الاشتراكية العربية بين النظرية والتطبيق

بقلم عبد الهادي الفكيكي

لا نريد في هذا البحث ان نضع تعريفا للاشتراكية كما لا نطمع في ابتداع نظرية جديدة . ذلك لان الاشتراكية في نظرنا قضية قبل ان تكون فلسفة او نظرية كسائر النظريات . انها ثورة ملايين الكادحين العرب من العمال والفلاحين . من الفقراء والمستغلين الذين استبدت بهم الظروف الاجتماعية فخصت قلة جشعة من الاقطاعيين والرأسماليين والرجعيين بامتيازاتهم من الرفاه والتسلط والنفوذ ، وحصنتهم بكل وسائل التضليل والخرافة والاستغلال والاحتكار لتنسي الانسان العربي حقوقه وانسانيته وتقتل فيه كل امكانية على التفتح والخلق والابداع وتميت لديه كل نزوع للثورة والتحرر من تحكم الاقطاع وسيطرة رأس المال .

على اننا مع ذلك يمكن ان نكشف كل ما اورده المفكرون الاقتصاديون من تعريفات للاشتراكية في مفهوم «العدالة» .. هذا المفهوم النسبي الذي يختلف باختلاف الظروف الموضوعية لكل شعب ولكل امة ، وباختلاف القيم والمثل الاخلاقية والروحية لها . والعدالة كما نتصورها والتي ينشدها الشعب العربي هي العدالة الاجتماعية التي تحدد الملكية وتحارب الاستثمار الجشع وتمنع الاستغلال وتلغي الاقطاع والرأسمالية الاحتكارية . ومن ثم فنحن لا نعتقد بان الاشتراكية العربية نظرية كسائر النظريات . بل هي قبل كل شيء ، حركة وتجربة اشتراكية يمكن ان نضع على ضوئها النظرية التي يمكن ان نسميها فيما بعد ، وعندما تبلغ هذه الحركة او التجربة مرتبة النظرية المتماسكة .. النظرية الاشتراكية العربية . ذلك لان قيمة التجربة الاشتراكية العربية تكمن في كونها تقدر بمدى نجاحها في تطبيقها العملي وتقدير التحولات التي يمكن حدوثها في مجتمعنا العربي .

فتكون بذلك قد عكست واقعنا بصورة مباشرة وتعدت صيغتها الفكرية والعلمية المنطقية التي تعطيها صفة النظرية . وهذا ما يميز التجربة الاشتراكية العربية عن سائر النظريات الميتافيزيقية التي تتعرض باستمرار لعوامل الخلط وتحمل في طياتها بذور التناقض ، الامر الذي يجعل تطبيقها بصورة كلية غير مضمون .

فالاشتراكية العربية العملية ، ان هي في الواقع الا حركة ترفد من واقع الشعب العربي استطاعت ان تثبت وجودها وتبرر نفسها فكريا واخلاقيا . وكما قال عبد الناصر في « مؤتمر التعاونيين » عام ١٩٥٩ : « انها تجربة خاصة بمجتمعنا وتفيد من تجارب الاخرين » .

وعلى هذا فان اي تجربة اشتراكية عربية يجب ان تنطلق من الظروف الموضوعية للشعب العربي ومن اخلاقيته ومثله الانسانية والايمان بحقه في ثروة وطنه ومشاركته في عملية التحويل الاشتراكي . ذلك لان ايمان الاشتراكيين الثوريين العرب بهذا الحق هو الذي يحدد المحتوى الديمقراطي والشعبي للتجربة الاشتراكية العربية .

لقد حاول بعض المفكرين العرب ان يبدعوا نظرية اشتراكية عربية ليدفعوا بذلك خطر انسياق الانسان العربي وراء النظريات الاشتراكية بعد ان احتدمت المعركة بين الفكر العربي والفكر الشيوعي في اعقاب الحرب العالمية الثانية . ولكن هذه المحاولات كانت تنتهي دائما وتتحول الى دعوة تفتقر في كثير من الاحيان الى المنطق العلمي لان هؤلاء — على ما يظهر — لم يعوا حقيقة نفسية الشعب العربي التي ترفض كل تقوقع داخل الاطر النظرية فالانسان العربي لم يلمس من « الاشتراكية العربية » التي نادت بها بعض الاحزاب العربية ونادى بها بعض الكتاب والمفكرين العرب ، سوى الاتجاهات الفكرية العامة والخطوط العريضة التي حاولوا ان يجعلوا منها قواعد واسسا للاشتراكية العربية فجاءت قاصرة عن بلوغ مرتبة النظرية المتماسكة المحددة الجوانب رغم كونها حملت بعض مبادىء الفكر الاشتراكي العربي . وما لبث — نتيجة ذلك — ان اخذ «شعار الاشتراكية العربية» محتوى غيبيا غامضا بعيدا عن الفهم العلمي للمشاكل الاجتماعية القائمة في المجتمع العربي .

الا ان التجربة الثورية الواعية التي مارسها الشعب العربي في الاقطار العربية المتحررة اخذت تملأ شعار الاشتراكية بمحتوى تطبيقي وفكري ايجابي ، الامر الذي سيؤدي بالنتيجة الى استخلاص « دليل نظري » للتطبيق الاشتراكي في وطننا العربي ، خاصة « وان هناك محاولة جديدة لاقامة التحام بين الجهد العملي والجهد النظري بين التجربة والافكار . ان الدستور الذي يسير على ضوئه الاتحاد الاشتراكي العربي يمثل خطوة ايجابية في هذا السبيل » . كما ان ميثاق « جبهة التحرير » في الجزائر قد طرح الاشتراكية باسلوب ثوري واقعي علمي مبينا المعالم الاولية للتطبيق الاشتراكي . اذ ان الحركة الاشتراكية العربية ادركت كل الادراك ان القومية العربية اذا ما افرغت من محتواها الاجتماعي الثوري لا يبقى منها

الا ما يجعلها بضاعة سخرية ودعوة صوفية يتاجر بهـا الانتهازيون البرجوازيون والرجعيون الذين اتخذوها ذريعة للابقاء على امتيازاتهم وتسلطهم وجشعهم واستغلالهم على الشعب المحروم ، وجسما سقيما يحمل بين اضالعه عوامل فنائه .

« فان لم نحدد هذه القومية تحديدا دقيقا يشمل جوانب الحياة ، ولم نضع لها نظاما اقتصاديا يحدد علاقة الفلاح بالارض والعامل بالمصنع ، نكون قد عرضنا هذه الفكرة الى خطر الفشل الذريع عندما نخرج بها الى الشعب العربي هزيلة فارغة مبهمة ... » .

فالقومية العربية ان لم تكن اسلوبا للحياة بكل ابعادها ومجالاتها ونظاما للمجتمع بكل اطره ، وجوانبه ، لم تعد تختلف عن القومية الاوروبية التي قامت على اسس رأسمالية مستغلة .

ومن هنا كان الاسلوب الثوري في التطبيق الاشتراكي العربي اسلوبا عمليا واضحا .. اسلوبا للحياة وللفهم .. له من البعد النظري ما ينزهه عن كل اتجاه غيبي مخدر . وقد بين « الميثاق الوطني للقوى الشعبية» في الجمهورية العربية المتحدة هذه الناحية حين قال : « لقد اثبتت التجربة ، وهي ما زالت تؤكد كل يوم ، ان الثورة هي الطريق الوحيد الذي يستطيع النضال العربي ان يعبر عليه من الماضي الى المستقبل.. .

فالثورة اذا هي طريق الحركة الاشتراكية العربية واداتها في ممارسة التحويل الاشتراكي للمجتمع العربي على اسس علمية موضوعية . على ان الثورة بطبيعتها كما جاء في الميثاق — عمل شعبي تقدمي .

ومن ثم فانه يمكننا بعد ان مارست الجمهورية العربية المتحدة وجمهورية الجزائر الشعبية والديمقراطية التجربة الاشتراكية وبلغتا فيها مرتبة الحركة في مجال التطبيق والتحويل الاشتراكي ، ان نلمس المبادىء الاساسية للحركة الاشتراكية العربية ونوضح معالمها الرئيسية الثورية الاولية من خلال هذه التجربة الفذة الرائدة التي جاءت نتيجة قلق الانسان العربي الفاعل وعنائه ووعيه لظروفه الموضوعية والانسانية وتطلعه الى تحقيق ذاته وثورته على واقعه الفاسد الذي حمل كل معاني الظلم الاجتماعي ونزوعه الى الاسهام في تحقيق انسانية الانسان ووقوفه بوجه التحديات التي حاولت ان تضرب حجابا بينه وبين اصراره على وجوب اثبات انسانيته .

ان الاجراءات الثورية التي استهدفت تنظيم الملكية وتوزيعها في كل من الجمهورية العربية المتحدة والجزائر قد اعطتنا تجربة غنية وقاعدة تطبيقية عملية من قواعد «الحركة الاشتراكية العربية » . ومن هنا يمكن ان نقول ان التجربة الاشتراكية العربية في القطرين جاءت تحمل كل معاني العقلانية والقلبية . لانها ادركت — كما يقول الاشتراكي الفرنسي ليون بلوم : « ان الاشتراكية لا يمكن فهمها الا بالقلب وبالعقل معا » . هذا القلب العربي الذي اعتصرته صور الحياة التي يعيشها الانسان العربي بكل ما فيها من ظلم اجتماعي والتي اخضعت الكثرة الكاثرة من شعبنا العربي عمالا وفلاحين الى قلة قليلة من المستغلين والاحتكاريين الجشعين استبدت بمصائر الملايين من الفقراء والكادحين العرب المجهدين المتعبين .. وهذا العقل العربي المخطط الذي تحرر من الغيبية والاسر النظري فاعطى العالم صورة واضحة للمفهوم الاشتراكي العربي واغنى التجارب الاشتراكية في العالم . وعندما قال عبد الناصر : « اشتراكيتنا نضال وبناء وهي ككل عمل ثوري صحيح تهدم وتبني في آن واحد .. » فانه كان يوضح بكل جلاء ، ملامح الحركة الاشتراكية العربية. ومعنى هذا ، ان بناء الحركة الاشتراكية العربية، بناء ايجابي مستمر يعطي المجتمع حاجاته ويقدم له الحلول الاشتراكية الجديدة التي تساير حركة التطور والتقدم وتعيش المشكلة الاجتماعية . ذلك لان «دراسة التجارب الاشتراكية الاخرى لا تعني النقل الحرفي عنها ، وانما تعني الاستفادة الواعية » .

وهذه الملامح والمعالم التجريبية التي تكون بعض المبادىء الاساسية للحركة الاشتراكية العربية وضحت في التنهيج الاقتصادي والميثاق الوطني للجمهورية العربية المتحدة والدستور والميثاق الوطني في الجزائر الذي اقره المجلس الوطني للثورة في دورته الاستثنائية

تطلب «الآداب»

ومنشورات دار الاداب

في السودان

من

مكتبة الجمهورية

لصاحبها السيد عبد الرحمن يوسف محمد نور

تلفون ٥٠٢٢٨ ص.ب ٥٨٣

ام درمان

ويرجى من المتعهدين واصحاب المكتبات الاتصال به للاتفاق على كل ما يتعلق بالتوزيع

التي عقدها في طرابلس الغرب يوم ٢٧ – ١٩٦٢ . فلقد استندت هذه التجربة في كلا القطرين على الغاء الاقطاع وتحكمه وعلى تحرير الفلاح من رواسب العهود المظلمة وعبودية الارض والعمل على الارتفاع بمستوى العامل وتحقيق « الاكتفاء الذاتي » عن طريق الثورة في قطاعي الزراعة والصناعة . كما انها تتمثل في العمل الدائب على تحرير الاقتصاد القومي من استغلال الدول الاجنبية وتسلط شركاتها الاحتكاريه الاستعمارية والارتفاع بمستوى معيشة المحرومين من ابناء الشعب عن طريق رفع المستوى الادنى لمعيشة الفرد وتنفيذ سياسة التعاون الاقتصادي بانشاء الجمعيات التعاونية الشعبية التي شملت مختلف مجالات الحياة .

ومن دراستنا وتتبعنا لتطبيق هذه التجربة الاشتراكية العربية في الجزائر والجمهورية العربية المتحدة ، نجد انها استطاعت ان تتجاوز او تتحرر من حدود السلبية وان تمنح نفسها القدرة الايجابية فاتخذت من « التأميم » وسيلة في تطبيق وممارسة التحويل الاشتراكي فجاءت تحقيقا ثوريا تقدميا للعدالة الاجتماعية وخطوة عملية في رفع مستوى المعيشة للكادحين من ابناء الشعب وذلك بتخصيص حصة من الارباح للعمال الذين رأوا في التأميم مجالا لابراز ارادتهم ومساهمة منهم في بناء المجتمع الاشتراكي العربي الديمقراطي .

وعندما سلكت الحركة الاشتراكية العربية سبيل التأميم فانها ادركت ان عليها ان تنطلق منه باعتباره من المبادىء الاولية في عملية التحويل الاشتراكي الذي يستند الى الشعب باعتباره صاحب الثروة القومية . وقد جاء في الباب السادس من « الميثاق الوطني للقوى الشعبية » في الجمهورية العربية المتحدة تحت عنوان « حتمية الحل الاشتراكي : « ان سيطرة الشعب على كل ادوات الانتاج لا تستلزم تأميم كل وسائل الانتاج ولا تلغي الملكية الخاصة ولا تمس حق الارث الشرعي المترتب عليها . وانما يمكن الوصول اليها بطريقتين:

اولهما : خلق قطاع عام قادر على ان يقود التقدم في جميع المجالات ويتحمل المسؤولية الرئيسية في خطة التنمية .

ثانيهما : وجود قطاع خاص يشارك في التنمية في اطار الخطة الشاملة لها من غير استغلال . على ان تكون رقابة الشعب شاملة للقطاعين مسيطرة عليهما .

وجاء كذلك : ان هذه الخطوط والحدود يمكن اجمالها فيما يلي :

١ – في مجال الانتاج عموما : يجب ان تكون الهياكل الرئيسية لعملية الانتاج كالسكك الحديد والطرق والموانىء والمطارات وطاقات القوى المحركة والسدود ووسائل النقل البحري والجوي وغيرها من المرافق العامة في نطاق الملكية العامة للشعب .

٢ – في مجال الصناعة : يجب ان تكون الصناعات الثقيلة والمتوسطة والصناعات التعدينية في غالبيتها داخلة في اطار الملكية العامة للشعب . واذا كان من الممكن ان يسمح بالملكية الخاصة في هذا المجال فان هذه الملكية الخاصة يجب ان تكون تحت سيطرة القطاع العام المملوك للشعب وفي ظله ... الخ

٣ – يجب ان تكون التجارة الخارجية تحت الاشراف الكامل للشعب ... الخ. يجب ان يكون للقطاع العام دوره في التجارة الداخلية ... الخ.

٤ – في مجال المال : يجب ان تكون المصارف في اطار الملكية العامة لان المال وظيفة وطنيه لا تترك للمضاربة او المغامرة . كذلك فان شركات التأمين لا بد ان تكون في حيز اطار الملكية العامة .. الخ. هذا بالاضافة الى ما ورد في الميثاق من وجوب اعتماد الشعب في التحويل الاشتراكي كما جاء في الباب الخامس من «الميثاق» والذي نص على ما يلي : « .. ومن هنا فان الدستور الجديد يجب ان يضمن للفلاحين والعمال نصف مقاعد التنظيمات الشعبية والسياسية على جميع مستوياتها بما فيها المجلس النيابي باعتبارهم اغلبية الشعب .. » .

ان هذا الانفتاح على الشعب .. على جماهيره الكادحة .. هو الذي يكسب الحركة الاشتراكية العربية مضمونها ومحتواها الشعبي والديمقراطي . وعندما اصدر الرئيس عبد الناصر قراراته الاشتراكية في تموز عام ١٩٦١ قبيل الانفصال والتي انصفت العمال باشراكهم في عضوية مجالس الادارة في كل المؤسسات انما قدم لنا تجربة اشتراكية جديدة وقاعدة اساسية من قواعد الحركة الاشتراكية العربية اذ حقق بذلك « الحافز الفردي الجماعي » بتخصيص ٢٥ بالمئة من ارباح المؤسسة للعمال . ومن هذا التطبيق التجريبي الاشتراكي يمكننا ان نستنتج مفهوما جديدا من مفاهيم الحركة الاشتراكية العربية ندعوه بـ « ديمقراطية الانتاج » وهو عندما اعطى صفة العامل لكل من يمارس عملا ، فانما كان منطقيا مع نفسه وفي تجربته .

وفي الجزائر بعد ان انتصرت الثورة العربية الاشتراكية كان لا بد ان تضع محتواها الفكري الاشتراكي موضع التطبيق وتبادر الى ممارسة عملية التحويل الاشتراكي فجاء في مقدمة الدستور : « ان الجزائر وفاء منها للبرنامج المصادق عليه من طرف المجلس الوطني للثورة الجزائرية بطرابلس ، توجه الجمهورية الجزائرية الديمقراطية والشعبية نشاطاتها في طريق بناء البلاد وتشييدها طبقا للمبادىء الاشتراكية والممارسة الفعلية للسلطة من طرف الشعب الذي يكون الفلاحون والجماهير الكادحة ، والمثقفون الثوريون طليعته الحارسة. وان جبهة التحرير الوطني تتولى تعبئة الجماهير الشعبية وضمها ضمن اطاراتها وتثقيفها من اجل تحقيق الاشتراكية »

وبهذا اكدت الثورة محتواها الشعبي والديمقراطي الذي اوضح المحتوى الاجتماعي التقدمي لها بتأكيده على

دور الطبقة الفقيرة المعدمة الكادحة في قيادة عملية الخلق الايديولوجي للثورة . ولهذا اصدرت حكومة الجزائر قراراتها المعروفة للاستيلاء على املاك الفرنسيين الشاغرة .. فاصبحت المؤسسات بموجبها تسير من قبل العمال انفسهم متبعة بذلك مبدأ « التسيير الذاتي » . وقد انشأت الثورة الاشتراكية في الجزائر ٤ هيئات تشرف على عملية تسيير المزارع تخضع كلها الى قاعدة المسؤولية الجماعية « والتسيير الذاتي » التي قضت على كل محاولة انتهازية برجوازية فكانت تجربة « المزارع الجماعية » التعاونية في الجزائر ناجحة بحيث اصبحت جزءا من التجربة العلمية التطبيقية في الحركة الاشتراكية العربية.

ان مبدأ التسيير الذاتي الذي اتبعته الحركة الاشتراكية العربية في الجزائر قد دخل عامه الثاني من مرحلة التطبيق الناجح الذي سيأخذ صيغته الفكرية العلمية كمبدأ من مبادىء الحركة الاشتراكية العربية .

ولقد طبقت الثورة الاشتراكية في الجزائر ـ كما جرى في الجمهورية العربية المتحدة اخيرا ـ مبدأ «الارض لمن يزرعها » او يحرثها فتجنبت بذلك كل احتمال قد يؤدي الى تفتيت الارض ونشوء البرجوازية الريفية وخلق روح الفردية لدى جموع الفلاحين . على انها حققت الى جانب ذلك مبدأ « الملكية العامة للارض ونظام الادارة الذاتية المباشرة للمزارع الجماعية » .

ومعنى هذا ان الحركة الاشتراكية العربية قد تخطت فكرة الاصلاح الزراعي كهدف مرحلي ، الى تحقيق الثورة الزراعية الاشتراكية ولم يعد الاصلاح الزراعي في نظرها غير اجراء برجوازي . ذلك لان الاصلاح الزراعي في الحركة الاشتراكية العربية لا يصبح عملية تحويل اشتراكي جذري الا اذا تم تطبيقه كعملية ثورية اشتراكية « ديناميكية » مستمرة تهدف اول ما تهدف الى القضاء على كل مظاهر البؤس والتخلف والاستغلال وقلة الانتاج .

وهذا الحل هو الذي اختارته الثورة العربية الاشتراكية في الجزائر وعبر عنه احمد بن بلا بقوله : « هدفنا ثورة زراعية لا اصلاح زراعي » .

ان غاية الحركة الاشتراكية العربية قبل كل شيء تفجير طاقات الانسان العربي وخلق روح المبادرة والابداع لديه . وهي ترفض الى جانب ذلك رفضا قاطعا مبدأ راسمالية الدولة وان كان هدفا مرحليا في بعض التجارب الاشتراكية . هذا الى ان العقلانية التي تميزت بها الحركة الاشتراكية العربية والتي عبر عنها الرئيس عبد الناصر بتاريخ ٩ تموز عام ١٩٦٠ بقوله : « واذا فقدت اية حكومة سندها الشعبي فان الحكام مهما صدقت نياتهم ، لا يمكن ان تكون لهم اكثر من قيمتهم الشخصية كافراد ، ثم يصبح الحكم نفسه انعكاسا لهذه الشخصية الفردية » ، هذه العقلانية ، وهذا الوعي لحقيقة الشعب وتقييمها والتي تجلت كذلك في دستور الجزائر وميثاق المجلس الوطني للثورة هناك ، هو الذي اكسب الحركة الاشتراكية العربية صفة التطبيق العملي الذي ينزهها من الغيبية والتخبط الميتافيزيقي . ولم تقم هذه الحركة الا على عدالة التوزيع وتمليك الشعب كل وسائل الانتاج اعترافا بحق كل مواطن بالثروة العربية . من هذا كله ، نخلص الى ان الاشتراكية العربية ليست نظرية كبائر النظريات المجردة ، بل هي حركة اشتراكية عملية تطبيقية تنبع من تجارب الشعب العربي وظروفه الاقتصادية والموضوعية واخلاقيته وروحيته وتراثه الفكري ونزوعه الانساني الذي يغني الانسانية ويغتني بتجاربها .

« انها ليست مجرد نظام اقتصادي او سياسي ، وانما هي طراز كامل وشامل في الحياة » بكل ابعادها . انها تحقيق المجتمع العربي الاشتراكي والديمقراطي الذي يكفل للعمال والفلاحين اشتراكا ايجابيا في الادارة يصاحبه اشتراك حقيقي كلي في ارباح الانتاج وتحقيق سيطرة الشعب العربي على كل ادوات الانتاج وتحقيق رقابته على القطاع العام والقضاء على كل مظهر للبيروقراطية والرجعية والاستغلال .

الا اننا نود ان نشير الى ان هذه التجربة في الحركة الاشتراكية العربية لا يمكن ان تصل مرتبة النظرية الاشتراكية العربية الا اذا تبلورت بشكل يحددها تحديدا علميا يعطيها المضمون او المحتوى الفكري والعلمي الذي يجعل منها دليلا نظريا ثوريا في التطبيق الاشتراكي العربي الذي يتخذ من العمال والفلاحين والمحرومين مادة للثورة العربية الاشتراكية . ذلك لان « في غيبة الكادحين عن ممارسة اي نضال او تحويل اشتراكي » اجهاضا للثورة الاشتراكية العربية وتشتيتا لقواها وتفتيتا لمادتها . فالثورة الاشتراكية العربية اليوم « بحاجة لان تجند لها جهود كل كادح عربي . ان الثورة بحاجة لاداة تنفذها بحاجة لقوة ثورية ، وهذه القوة هي الطبقة الكادحة » من العمال والفلاحين المجهدين المحرومين والطلائع الثورية الواعية ، ذلك لان « الطبقة العاملة هي القاعدة الشعبية الاساسية التي يقوم عليها النضال العربي الاشتراكي » وبناء الدولة العربية الاشتراكية الديمقراطية .

بغداد — **عبد الهادي الفكيكي**

مكتبة روكسي

اطلبوا منها الاداب كل اول شهر

مع منشورات دار الاداب

اول طريق الشام

صاحبها : حسن شعيب